القرار 345 (د-31) الحرب على غزة ودعم الشعب الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 67/19 المؤرَّخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة، و208/77 المؤرَّخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وES–10/21 الصادر عن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بشأن حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 34/2023 بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل،

وإذ تذكِّر بقراراتها 330 (د-30) المؤرَّخ 28 حزيران/يونيو 2018، و326 (د-29) المؤرَّخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، و316 (د-28) المؤرَّخ 18 أيلول/سبتمبر 2014، التي تؤكد جميعها على التمسك بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ووجوب دعم جهود الشعب الفلسطيني ومؤسساته لنيل هذه الحقوق على أساس قرارات الأمم المتحدة، وتكثيف الجهود لزيادة الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني والانتهاكات التي يتعرض لها،

وإذ تستذكر القرار المؤرَّخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني،

وإذ تحيط علماً بالتقريرين اللذين قدمتهما الأمانة التنفيذية إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين تحت بند "الحرب على غزة"، وتناولا التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للحرب[1]، والمبادئ التوجيهية والعناصر الأساسية للتعافي المستدام[2]،

وإذ تنوّه بأنشطة الأمانة التنفيذية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته، بما في ذلك تلك الممولة خلال المنحة المقدَّمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني"[3]،

1- **تؤكد** على ضرورة وقف الحرب على قطاع غزة وإنهاء الحصار المفروض عليه وعلى كافة الأرض الفلسطينية؛

---

(1) E/ESCWA/31/8.

(2) E/ESCWA/31/9.

(3) تمّ إنشاء صندوق الإسكوا لدعم فلسطين بناءً على توصية اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس (E/ESCWA/EC.6/2019/16/Report)، وتمّ تطوير مفهوم صندوق الإسكوا لدعم فلسطين ليصبح "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني"، بما يسمح بحشد الموارد العينية والمعرفية التي تساهم في تنفيذ أنشطة تساعد المؤسسات الفلسطينية في تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج تحد من آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وتدعم التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة (E/ESCWA/EC.8/2021/3).

2- **تلفت** إلى حجم القتل والدمار والتهجير غير المسبوق، والمقرون بإجراءات منع إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية، ما يستدعي جهوداً استثنائية لتقديم وإيصال المساعدات الإغاثية الطارئة الكافية؛

3- **تشدد على** ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وفق المقررات الدولية كأساس للتعافي المستدام، والذي يجب أن تكون ملكيَّته للشعب الفلسطيني ومؤسساته في كافة مراحله؛

4- **تؤكد** على ضرورة وضع حد لكل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تؤدي إلى تقويض القطاعات الإنتاجية وتقويض التنمية وتعميق التبعية الاقتصادية وزيادة الاعتماد على المعونة الخارجية، بما في ذلك القيود المفروضة على تنقُّل الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة ونشاطهم الاقتصادي وقدرتهم على استغلال مواردهم الطبيعية؛

5- **تؤكد أيضاً** على الحاجة لإعادة الترابط الاقتصادي ما بين مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة والتشبيك الاقتصادي مع محيطها العربي، حيث يشكل ذلك شرطاً أساسياً للحد من تقويض التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة وللتخفيف من التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل؛

6- **تدعو** الدول الأعضاء في الإسكوا إلى توفير الدعم لـ "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني" لتنفيذ أنشطة تساهم في تعزيز القدرات الفلسطينية على مواجهة وتخطي آثار الاحتلال الاقتصادية والاجتماعية؛

7- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية تكثيف الأنشطة التي تساهم في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته وذلك عبر الوسائل التالية:

(أ) تطوير وتفعيل المبادئ التوجيهية لعملية التعافي والتنمية في قطاع غزة بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة لترشيد المساعدات الدولية الإنسانية والإنمائية وتعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات الفلسطينية المعنيّة في هذا السياق؛

(ب) دعم المؤسسات الفلسطينية في عملية التقييم للأضرار والخسائر والاحتياجات الناتجة عن تداعيات الحرب بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛

(ج) تعزيز نَهج الترابط بين العمليات الإنسانية، وعمليات التعافي والعمليات التنموية؛

(د) تطوير القدرات المؤسسية الفلسطينية لقيادة عملية التعافي في قطاع غزة، بما في ذلك القدرة على تقديم الخدمات الأساسية؛

(ه) بناء شراكات مع هيئات دولية وإقليمية ومحلية، بهدف دعم عملية التعافي والتنمية في قطاع غزة.

8- **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن التقدُّم المُحرَز في تنفيذه إلى اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين.

الجلسة العامة الثالثة
18 كانون الأول/ديسمبر 2023